المحور الثالث:

المنظمات الدولية وإشكاليات الأمن الغذائي

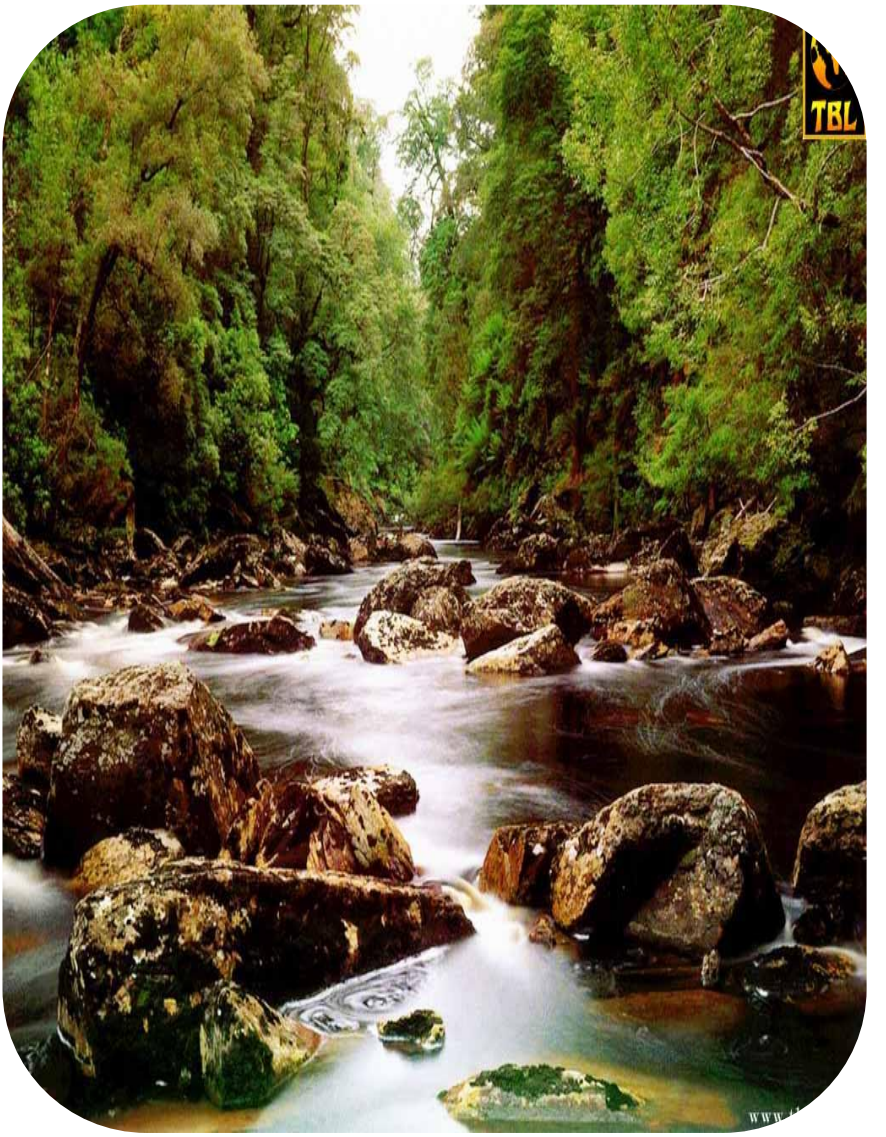
TBL

دور المنظمات الدولية والإقليمية في التأثير على الأمن الغذائي: الأهداف والبرامج وواقع النتائج

طيبي عيسى

أستاذ مساعد

الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دراية أدرار

ملخص باللغة العربية

ترتبط بعض المنظمات الدولية إرتباطا وثيقا بالأمن الغذائي نظرا لاختصاصها في الميدان مثل منظمة الأغذية والزراعة FAO والمنظمة العربية للتنمية والزراعة واختصاصها هدا يخول لها القيام بسؤليات جسام من تخطيط ودراسات واسداء النصائح للدول وامدادها بما تتوفر عليه من إمكانيات مادية وتقنية، غير أن التحديات والعوائق الجمة من تفاقم للفقر في بؤر الحروب والصراعات والكوارث الطبيعية من براكين وفيضانات وزلازل كزلزال تسونامي الأخير وانتشار الأمراض والأوبئة بشكل واسع في البلدان الفقيرة قوضت من الدور الذي كان بإمكانها القيام به، أما في ما يتعمق ببعض المنظمات الدولية غير المتخصصة في ميدان الأمن الغذائي بصفة مباشرة كمنظمة التجارة العالمية فإن دورها يبقى سلبيا ومن مظاهر ذلك: ارتفاع أسعار السلع، تراجع التمويل وغلاء التكنولوجيا الحديثة وهو ما يؤثر سلبا على الأمن الغذائي العالمي والعربي خاصة.

Summery in English

Some international organisations has a serious relationship with food security due to their specicialisation in that field as the food and agricultur organisation FAO and the Arab organisation of development and agriculture AODA.So, their specialization makes them responsible in principle position to do some important works , such as planning,

studies and advising countries and giving them all what these organizations have such as: material and technical abilities. But major obstacles are facing their role ,for example hunger in the war and conflicts areas especially in poor countries as well as the earth quakes, volcanoes and floods also diseases all these problems decrease the role of these organizations. Concerning some international organizations non specialized in food security in a direct way like the world trade organization W T O its role remains negative in rising the prices of goods, decreasing the responses chip and the expensive high technology ,its unique positive role is encouraging investment in the agriculture field.

مقدمة

أتعرض في هذه الدراسة المتواضعة إلى أهم الأدوات الفاعلة والمؤثرة على الأمن الغذائي العالمي وهي المنظمات الدولية، سواء منها الناشطة بشكل مباشر كمنظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة "FAO" والمنظمة العربية للتنمية والزراعة "AODA" أو تلك المنظمات التي تمس بأعمالها الأمن الغذائي بشكل واسع وبطريقة غير مباشرة، ومنظمة التجارة العالمية "WTO" خير مثال على ذلك.

لاشك أن المنظمات الدولية المذكورة باختلاف أهدافها وأعمالها, لها الأثر الواضح الهام على العديد من جوانب الأمن الغذائي, وبما أن وظائف هذه المنظمات تختلف بحسب أهداف هذه الأخيرة, فإن تأثيرها يختلف من منظمة إلى أخرى وبالتالي فهي أسلحة ذات حدين لها من الآثار الإيجابية ما لها من الآثار السلبية.

إن موجة التحولات الاقتصادية والإيديولوجية العالمية المتعاقبة والمتسارعة تضع تحديات بالغة الجسامة على مستوى العالم عموما وعلى عالمنا العربي بصفة خاصة وذلك على محاور متعددة بدءا بالتنمية الاقتصادية مرورا

بالتحديث الاجتماعي وصولا إلى الأمن الغذائي, شريان الشعوب ومصدر حياتها، لأن الحق في الغذاء لا يختلف كثيرا عن الحق في الحياة كما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948:" لكل فرد الحق في العيش الكريم والاعتناء بصحته وصحة عائلته بما في ذلك الغذاء".

إن هذا الزخم المتراكم من تحولات عميقة سواء على مستوى الاقتصاد والتجارة أو حتى على صعيد الأفكار والتكنولوجيا, وبسبب المصالح والجري وراء الأرباح الطائلة والثروات الهائلة جعل البعض ينتصر لهذه الأفكار وهم مدججين بأعتى وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها معتبرين ذلك ضربا من الرخاء والرفاه المتناهي والتنمية الشاملة والمستديمة، غير أن الواقع يدحض هذا, إذ يرى الكثير من لمفكرين وبعض متطلبات المجتمع المدني أنها غلاف جديد للظلم والطغيان والفقر الحرمان لا مكان معها للشعوب المستضعفة والمغلوبة على أمرها.

إن الخير والشر طباع جبل بها الإنسان منذ بدء الخليقة ولا ريب في ذلك، وبالتالي فلا نتفاجأ إذا وجدنا قوانين واتفاقيات تعقد لأجل خير وسعادة البشر من طرف الخيرين من سكان الأرض مثل ما جاء في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة 1966 بأنه "لكل رجل وامرأة وطفل الحق المطلق في التحرر من الجوع وسوء التغذية" بينما نجد في الجانب الآخر منظمات وأشخاص هدفهم الوحيد الربح ولو على جثث آلاف الأطفال والعجزة ومن هنا نطرح إشكالية هذه الدراسة،

فما هو دور المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق الأمن الغذائي؟

أي ما هي أهم أهداف وبرامج هذه المنظمات للقضاء على مظاهر الجوع؟ وما هو واقع النتائج المحققة في هذا الميدان؟

للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها آثرت أن أقسم البحث إلى مبحثين، أتناول في المبحث الأول: أهداف وبرامج بعض المنظمات الدولية والإقليمية في

تحقيق الأمن الغذائي, أما المبحث الثاني فسأخصصه إلى نتائج دور المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق الأمن الغذائي على الواقع

المبحث الأول: أهداف وبرامج بعض المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق الأمن الغذائي.

يحتل الأمن الغذائي أعلى سلم أولويات المجتمع الدولي على الأقل على المستوى الرسمي ويظهر ذلك من خلال الأولوية التي منحتها الأمم المتحدة لهذا الأمر إذ أنشئت لهذا الغرض منظمة خاصة بهذا الشأن، هي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "FAO" وذلك منذ سنة 1945 بهدف الرفع من القدرة الإنتاجية والزراعية والعمل على توفير الغذاء للسكان والتحسين من ظروفهم الصحية وأوضاعهم المعيشية. فما هي أهداف وبرامج هذه المنظمات(مطلب أول) وهو دور برامج بعض المنظمات على الإستثمار الزراعي (في الوطن العربي) (مطلب ثان)

المطلب الأول: أهداف بعض المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق الأمن الغذائي

رغم الاشتراك في الغايات العامة لكل المنظمتي إلا أنه بالنظر لنطاق الاختصاص الإقليمي لكل منهما فقد تختلف الأهداف البرامج أحيانا رغم الفارق الضئيل في ذلك أفضل أن أتناول أهداف وبرامج منظمة التغذية الزراعية للأمم المتحدة "الفاو" في(فرع أول) ثم أهداف برامج المنظمة العربية للتنمية والزراعية "AUDA" في (فرع ثاني)

الفرع الأول: أهداف منظمة التغذية والزراعية للأمم المتحدة(FAO)في تحقيق الأمن الغذائي

تهدف منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) إلى إيجاد السبل والوسائل الممكنة للتقليل من وطأة الجوع وهوة الفقر معتمدة في ذلك على هياكلها وأجهزتها المتخصصة, فمن مهام هيئة الرئاسة – الذي هو المؤتمر الذي

يعد الهيئة العليا في هذه المنظمة والذي يضم من 84 عضواً تمثل دول الأعضاء – من أهم أهداف هذه الهيئة ما يلي:

1- تحديد سياسات المنظمة.

2- إقرار الميزانية.

3- التقدم بتوصيات إلى الأعضاء والمنظمات الدولية فيما يتعلق بأغراض المنظمة.

وفي سنة 1994 قامت المنظمة ببعض الإصلاحات وتمثلت فيما يلي:

1- تعزيز الاهتمام بالأمن الغذائي.

2- نقل الموظفين من المقر الرئيسي إلى الميدان.

3- التوسع في استخدام الخبراء من أبناء البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول.

4- توثيق الصلات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

5- تيسير الوصول إلى قواعد بيانات المنظمة الإحصائية ووثائقها إلكترونيا.

وقد مكنت هذه الإصلاحات المنظمة من توفير ما قيمته 50 مليون دولار سنويا, وما تجدر ملاحظته في هذا المقام هو أن المنظمة بحاجة إلى تفعيل دورها ومضاعفة جهودها ومصاريفها وليس التقشف في استعمال إمكانياتها. أما ترشيد الاتفاق فينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار أولويات البرامج حسب حاجة كل منظمة وأهمية كل موضوع.

ومن الأهداف العملية واللوجيستية لمنظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO لتحقيق الأمن الغذائي ما يلي:

أولا: المساعدات الإنمائية: تهدف هذه المساعدات الإنمائية إلى تمكين هذه البلدان من الاستفادة من التقدم العلمي عن طريق استثمار بعض التقنيات وتكييفها للظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان.

ثانيا: توفير المشورة للحكومات: نظرا لخبرة ووفرة المعلومات التي تتمتع بها هذه المنظمات فهي غالبا ما تسدي مشورات ونصائح للحكومات فيما يتعلق بالسياسات والخطط الزراعية والهياكل الإدارية والقانونية للأزمة للتنمية.

ثالثا: المعلومات والإحصائيات:

تقوم المنظمة بجمع المعلومات ذات الصلة بالتغذية ومصايد الأسماك وتحليلها وتسيرها ونشرها كما تقوم بتزويد جميع المهتمين بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الرشيدة فيما يخص التخطيط، الاستثمار، التسويق والبحث والتدريب، كما تهتم المنظمة أيضا ببعض الأنشطة الخاصة من خلال مجموعة من البرامج مثلا البرنامج المتعلق بالأمن الغذائي وبرنامج التعاون التقني ونظام الطوارئ للوقاية من الآفات والأمراض الحيوانية (كأنفلونزة الطيور) والنباتية العابرة للحدود.

الفرع الثاني: أهداف المنظمة العربية للتنمية والزراعة في تعزيز الأمن الغذائي.

تهدف المنظمة العربية للتنمية والزراعية من خلال وحدات ترتبط مباشرة بمكتب المدير العام إلى ما يلي:

أ- أهداف وحدة: المركز العربي للاستثمارات والمشروعات الزراعية:

دعم جهود التنمية الزراعية بالبلدان العربية ومواجهة التعاون مع مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية الإقليمية والعربية من أجل استقطاب الدعم والتمويل والعون الخارجي لأنشطة تقنية خارج إعتمادات موازنة المنظمة، إذ يعتبر هذا المركز مصدر تمويل إضافي للمنظمة من خلال ما يحققه من فوائض مداخيل تمويل إضافي للمنظمة.

ب- هدف وحدة المركز العربي للتوثيق الزراعي:

يتمثل الهدف الأساسي لهذه الوحدة, في تحقيق التعاون العربي في مجالي الرصد والتوثيق وذلك قصد بناء قاعدة معلوماتية فورية ومتطورة في

مختلف المجالات الزراعية كما يهدف إلى تبادل المعلومات المتعلقة بالبحوث العلمية والتقنيات الحديثة وزيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي في الوطن العربي.

ج- هدف المركز العربي للمعلومات والإنذار المبكر:

تهدف هذه الوحدة التي أنشئت سنة 1994 إلى نشر وتطبيقات الاستشعار عن بعد للكوارث الطبيعية "الزلازل" الفيضانات التي تعتبر الجزائر أكثر البلدان العربية تضرراً منها, كما يهدف إلى استعمال الأجهزة في المشاريع التنموية والزراعية وتقدم الاستشارات الفنية في هذا المجال وإعداد الإطارات المؤهلة لاستعمال هذه التقنيات.

د- هدف وحدة المعهد العربي للغابات والمراعي والتنوع الحيواني:

تهدف هذه الوحدة أساسا إلى تأهيل وتكوين الإطارات العربية المتوسطة فيما يتعلق بالغابات والمراعي للتذكير فقد أنشئت هذه الوحدة سنة 1960 إلا أنه لم تصبح تابعة للمنظمة العربية للتنمية والزراعة إلا سنة 1979 بعدما كانت تابعة لمنظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO.

إذا كانت هذه مهام وأهداف بعض المنظمات الدولية والإقليمية تبدو براقة ومغرية أحيانا وإيجابية في معظمها فهل ينطبق الحكم نفسه على الواقع أي على إنجاز عمل مختلف هذه المنظمات في الميدان ؟

المطلب الثاني: دور بعض برامج المنظمة العالمية للتجارة(WTO) في الإستثمار الزراعي في (الوطن العربي).

قد تستفيد الدول العربية خاصة تلك التي تعتمد كثيرا على الصادرات الزراعية – فإن كانت اغلب هذه الدول هي نفطية أو سياحية ومداخيلها الرئيسية لا تخرج عن هذين المصدرين – فإنه يبقى أن يؤدي تخفيض القيود الجمركية التي خفضت من 40% إلى 5% إلى فتح الأسواق العالمية أمام صادرات هذه الدول كما بإمكانها الاستفادة من تسوية المنازعات اعتمادا على قواعد المنظمة العالمية للتجارة، ويبقى المظهر الايجابي الوحيد من الانضمام إلى منظمة

التجارة العالمية هو حلحلة وتشجيع الاستثمار في الميدان الزراعي من خلال التخصص في فروع الإنتاج الزراعي:

إذ لما يرفع الدعم عن بعض المنتوجات الزراعية كما هو واقع اليوم بالنسبة للدقيق, أو القمح, فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات في السوق المحلي والعالمي مما سيؤدي في الأخير إلى ميول المزارعين في الاستثمار في هذا النوع من الإنتاج, وهو ما يمثل تشجيعا للاستثمار في الزراعة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض نسبة استيراد المنتجات الزراعية، ومن الأمثلة عن ذلك نموذجي مصر (فرع أول) والسعودية (فرع ثاني).

الفرع الأول: دور برنامج منظمة التجارة العالمية في عملية الاستثمار الزراعي في مصر.

بداية من سنة 1987 راجعت الدولة المصرية أسعار المنتوجات الزراعية في سياق الإصلاح الاقتصادي.

حيث اعتمدت وزارة الزراعة بالحكومة المصرية خطة تتعلق بتحرير قطاع الزراعة من القيود فيما يتعلق بالانتاج والتسويق وإلغاء الدعم، ومن نتائج هذه السياسة هي تلك الزيادة في المساحات المزروعة بالمحاصيل الإستراتيجية مثل القمح والذرة الشامية والأرز، وبالنسبة لأسعار القمح فقد أصبحت مرتفعة بالنسبة للقمح المستورد يوازيه ارتفاع مقارب في أسعار القمح المحلي الذي أصبح ينافس القمح المستورد في سعره العالمي، مما شجع المزارعين على زيادة الاستثمار في مجال زراعة القمح حيث ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي في الفترة ما بين 1985-1993 من 21% إلى 49% وزادت الإنتاجية من 3760 إلى 5255 كلغ / الهكتار. كما اتسعت المساحات المزروعة من 498 إلى 894 ألف هكتار

الفرع الثاني: دور برنامج منظمة التجارة العالمية في عملية الاستثمار الزراعي في السعودية.

من تأثيرات قرارات منظمة التجارة العالمية "WTO" الايجابية على موضوع الأمن الغذائي، خاصة في ميدان الزراعة، هو التوسع الكبير في زراعة القمح في السعودية، حيث وصلت إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي وهذا رغم ارتفاع تكاليف الإنتاج والدعم فقد أخذت الدولة على عاتقها تحمل نسبة 45% من قيمة الأسمدة وقدمت البذور بأسعار رمزية واشترت محاصيل القمح والشعير من المزارعين بأسعار تشجيعية، لأن النتيجة المحققة كانت مشجعة حيث بلغ الإنتاج السنوي 3.8 مليون طن عام 1991 و4.2 مليون طن عام 1992 بعدما كان سنة 1970 لا يتجاوز 26 ألف طن فقط.

ورغم هذا تبقى السعودية بحاجة إلى رفع الدعم عن القمح حتى ترتفع الأسعار وبالتالي يتشجع المزارعين أكثر لزراعة القمح.

المبحث الثاني: نتائج دور المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق الأمن الغذائي على الواقع.

لمعرفة واقع ونتائج دور المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق الأمن الغذائي ومن خلال ذلك قياس مدى نجاح أو فشل هذه المنظمات, لابد من الاستناد في ذلك على مؤشرين رئيسين هما: حجم وواقع عوامل الفقر (المطلب الأول) وكذا طبيعة السياسات الاقتصادية المنتهجة من قبل تلك المنظمات (المطلب الثاني)

المطلب الأول: نتائج دور المنظمات الدولية والإقليمية من خلال واقع عوامل الفقر.

كي يتسنى لنا معرفة حجم النتائج التي حققتها هذه المنظمات الدولية والإقليمية في مجال تحقيق الأمن الغذائي يكون لزاما علينا ملاحظة الواقع وقياس حجم الفقر فيه, هذا الأخير الذي يتميز بوجود عدد من المؤشرات من أهمها: نسبة الجوع, (الفرع الأول) عدد الكوارث الطبيعية, (الفرع الثاني) وكذا تفشي بعض الأمراض ذات الصلة بنقص أو سوء التغذية (الفرع الثالث)

الفرع الأول: ازدياد نسبة الجوع.

جاء في تقرير منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة "FAO" أن 852 مليون فرد في العالم كانوا ناقصي التغذية, ما بين عامي 2000 و2002 منهم 815 مليون في البلدان النامية لوحدها بينما 28 مليونا في بلدان مرحلة التحول و9 ملايين في البلدان الصناعية بينما يبقى عدد الجياع في جنوب آسيا وفي إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هو عدد غير تناسبي من مجموع جياع العالم، وهذا ما يؤكد العبارة الشهيرة من المؤتمر العالمي للغذاء، سنة 1974 وهي عبارة أن ((الجوع لا ينتظر)).

" The hungry cannot wait" إن المطلوب اليوم كما جاء في المؤتمر الدولي لسنة 1992 ليس هو التذكير بالحقوق واعتراف الحكومات بذلك فحسب بل المطلوب هو إيجاد أداة فاعلة وتطبيقية لتحقيق الأمن الغذائي فعليا وتشير بعض التقديرات إلى أن نقص التغذية هذا يعتبر مزمنا, فانعدام الأمن الغذائي بصورة هيكلية أو مزمنا يعني عجزا مستمرا لدى الأسر عن توفير ما يكفيها من الأغذية وقد يستمر ذلك لعديد من السنوات إن لم يكن طوال الحياة، كما ينشأ انعدام الأمن الغذائي المزمن عامة بسبب عدم الحصول على المواد الكافية ولاختلاف أسبابه فهو يتطلب حلولا مختلفة ومستعجلة. وهو ما يقتضي تفعيل دور المنظمات الدولية المختصة في تحليل مشاكل سوء التغذية وإن كان برنامج منظمة الفاو"FAO" له دور رئيسي في الكشف عن ذلك وهو ما يعرف بنظام التقييم والتحليل إضافة إلى انتشار ما يعرف بالجوع المستتر وهو نقص الغذاء النوعي الدقيق أي ما يعرف بسوء التغذية والاعتماد على أغذية قليلة القيمة الغذائية في مكوناتها الكيميائية مما يبقي على بعض الأمراض قائمة.

حيث جاء في تقرير المنظمة اليونيساف أن ثلث ($\frac{1}{3}$) سكان العالم لا يستطيعون تحقيق إمكانياتهم الفكرية والبدنية بسبب نقص الفيتامينات والمعادن، ففي مارس آذار سنة 2005 كان عدد البلدان التي تواجه نقصا غذائيا جادا في العالم هو 36 بلدا منها 23 في إفريقيا وحدها، 7 في آسيا والشرق الأدنى، 5 في

أمريكا اللاتينية، 1 في أوروبا، أما عن أسباب الجوع في هذه البلدان فكانت تعزى إلى النزاعات الأهلية وسوء الأحوال الجوية، إضافة إلى موجة الجراد الصحراوي في شمال إفريقيا وكارثة تسو نامي الأخيرة، وجنوب شرق آسيا مما كان له الأثر الوخيم على الأمن الغذائي وتفاقم أزمة الجوع بشكل واسع.

كما تفيد بعض التقارير بان الزلزال تسو نامي في 2004/12/26 الذي ضرب المناطق الساحلية من 12 بلدا واقعة على المحيط الهادي قد قتل أكثر من 285000 شخص مما كان له الأثر السلبي على مستويات المعيشة عند نحو 5 ملايين شخص مما كانوا يعتمدون على الزراعة ومصايد الأسماك، هذه الأخيرة التي تكبدت أكبر الأضرار إضافة إلى المحاصيل والثروة الحيوانية.

أما إفريقيا فتبقى في مقدمة القارات من حيث نسبة الجوع وذلك نظرا لاحتوائها على اكبر عدد من السكان وكذا التصحر وجفاف معظم أنحائها مثل ما هو عليه حال موريتانيا التي 90% من مساحتها صحراء قاحلة إضافة إلى موجة القحط والجفاف التي تعاني منها منذ سنوات وبشكل رهيب. أما شرق إفريقيا فالجوع يهدد ما يربو عن 13 مليون شخص بنسب استمرار الجفاف والنزاعات المسلحة.

الفرع الثاني: ارتفاع عدد الكوارث الطبيعية.

زادت الخسائر الاقتصادية المباشرة بأضعاف ما كانت عليه وذلك خلال فترة التسعينات إلا أنها تكاد تنحصر النسبة الأكبر منها في البلدان المتقدمة وكان السبب الرئيس وراء هذه الخسائر هو الكوارث الطبيعية غير إن هذا الأمر انعكس سلبا على التنمية الاقتصادية وتفاقم الفقر فكانت الأسر الفقيرة أكثر تضررا من مخلفات هذه الأضرار، غير انه ينبغي تحليل حجم آثار هذه الكوارث الطبيعية في نطاق أشمل، يضم التنمية الاقتصادية والفقر وانعدام الأمن الغذائي وتفاعلها مع بقية العوامل ذات الصلة، خاصة قدرات المؤسسات التي تحدد كيف يتأثر السكان والمجتمعات وكيف يواجهون الأخطار ويتعاملون معها كما يستوجب تقييم تأثيرات هذه الكوارث الطبيعية على الأمن الغذائي عموديا

على مستوى السلم الوطني وصولا إلى الأسرة كما يتضح هنا جليا الحاجة الماسة لتفعيل دور المنظمات الدولية المختصة في هذا الميدان وذلك بأن تزود البلدان المعنية بمختلف الدراسات الدقيقة التي تبين أسباب ومواقيت هذه الكوارث متى كان ذلك ممكنا، كما تبني طرق تقاسم المسؤوليات وتوزيع الأخطار، خاصة بعد معرفة أن هذه الكوارث لها طبيعة دورية، غير أن التعامل مع الكوارث الطبيعية لا يستدعي تدخلا بعديا عند حلول الكارثة بل يتطلب أساسا أعمالا وقائية كبيرة وشاقة، كتخطيط وبناء سكنات قوية مضادة للزلازل في المناطق التي تكثر فيها الزلازل مثلا وذلك بالاستفادة من الأخطاء السابقة كي يمكن مواجهة ما هو آت من كوارث الطبيعية.

الفرع الثالث: تفشي بعض الأمراض ذات الصلة بنقص أو سوء التغذية.

زاد انتشار الأمراض الناجمة عن سوء التغذية بشكل مخيف موازاة بزيارة حركة التنقلات غير الشرعية عبر الحدود وتحرير التجارة، مما زاد من مخاطر عدم سلامة الأغذية والبيئة مما يستوجب معه تعاون دولي كثيف تكون أداته توسيع نطاق عمل المنظمات الدولية المختصة كمنظمة الفاو "FAO".

هذا وتشير بعض التقارير إلا أن هناك ظروف أساسية معينة تؤثر في احتمال توطن الآفات والأمراض العابرة للحدود وانتشارها في أقاليم أو بلدان معينة ومن هذه الظروف المناخ، الانعزال الجغرافي، أنواع المحاصيل النباتية والحيوانية وسائل النقل، خاصة الحيوانية منها ومدى سلامتها الصحية بالإضافة إلى مدى صحة أساليب الزراعة التقليدية، فسلامة الأغذية تستحوذ كذلك على اهتمام كبير من قبل كل من المستهلكين والمنتجين وصناع الأغذية والمنظمات الدولية المختصة على السواء, خاصة بعد انتشار هذه الأمراض الجديدة مثل أنفلونزا الطيور avion fleu)) جنون البقر وأخير أنفلونزا الخيول، إضافة إلى تلوث الأغذية من خلال استعمال مواد كيمائية غير مرخص بها في تحضير بعض الأغذية مثل الهيدروكربونات العطرية متعددة الدورات، الأكريلاميد.

أما عن الأمراض المنتشرة عن طريق المياه فهي كثيرة مثل التيفوئيد، الكوليرا، الملا ريا وغيرها وكثيرا ما تتواجد في البلدان الفقيرة أين تكثر المستنقعات والمياه الراكدة. (stagnant waters) فهذه العوامل تزيد من تقويض الدور الإيجابي للمنظمات الدولية في مجابهتهما لإشكالات الأمن الغذائي وإذا كان هذا هو حال الأمن الغذائي وهو ما تواجهه بعض المنظمات التي توصف على أن لها دور إيجابي إلى حد ما في تحقيق الأمن الغذائي فهل ينطبق الأمر ذاته على منظمات دولية أخرى مثل منظمة التجارة العالمية أم أن الأمر ليس كذلك؟.

المطلب الثاني: نتائج دور المنظمات الدولية في تحقيق الأمن الغذائي من خلال السياسات الاقتصادية المنتهجة(المنظمة العالمية للتجارة نموذجا).

يمر العالم بفترة تحولات اقتصادية كبرى بعد أن طغت مبادئ الرأسمالية أو الليبرالية على الفكر الاقتصادي العالمي وبلغت مرحلة الوحشية التي لا ترحم ولا تعرف سوى الربح وعلاقة الإنسان بالثروة والمادة بعيدا عن كل القيم الإنسانية النبيلة فإذا كانت هذه المنظمات تمثل القدر المحتوم للبلدان النامية والشر أو الخير الذي لابد منه فإن بريقها الأخذ ووعودها المغرية لأنه لكن هل حق أن ليس كل ما يلمع ذهبا كما يقال"all glides is not gold "؟.

مما لا شك فيه أن العولمة أفرزت دعائم جديدة من بينها منظمة التجارة العالمية كأداة للهيمنة الاقتصادية على دول العالم الثالث ومن بينها شعوبنا العربية, وها هي طلائع وتباشير هذا النعيم الموعود تبدأ بارتفاع جنوني لأسعار السلع الغذائية (الفرع الأول) ثم بتراجع توفير مستلزمات الإنتاج والتسويق والتمويل (الفرع الثاني) وأخيرا ارتفاع أسعار التكنولوجيا الحيوية الحديثة (الفرع الثالث).

الفرع الأول: ارتفاع أسعار السلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع.

عرفت الأسواق العالمية ارتفاعا فاحشا في أسعار السلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع كالحليب والدقيق والزيت خاصة هذه الأيام وكانت دراسة أعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية، قد توقعت أن تحرير التجارة العالمية في السلع الزراعية سوف يسبب ارتفاع أسعار الحبوب الغذائية وكذلك انخفاض الإنتاج الحيواني في دول المجموعة الأوربية بسبب تخفيض الدعم، وبالتالي تتوقع ارتفاعا في الأسعار العالمية للحوم والألبان واغلب النماذج كانت تتوقع ارتفاعا في أسعار معظم السلع الزراعية، كما يقدر حجم خسائر الدول العربية، بما يربو عن 664 مليون دولار وهو ما يمثل زيارة في قيمة الواردات للدول العربية كما تقدر الخسائر في صورة نقص الرفاهية الاجتماعية لهذه الدول بمقدار 887 مليون دولار، وهذا لأن معظم الدول العربية كانت تتبع سياسة دعم الزراعة بذلك تصبح صادراتها إلى الدول النامية من المواد الغذائية رخيصة كثيرا، الأمر الذي يكون معه الاستيراد لهذه الدول أحسن لها من الإنتاج محليا، إضافة إلى ميول الدول المتقدمة إلى رفع الدعم عن مثل هذه المواد مما يزيد وضع الأمن الغذائي العربي من سيء إلى أسوء.

الفرع الثاني تراجع مستلزمات الإنتاج والتسويق والتمويل.

نتيجة تدهور القطاع الزراعي في السواد الأعظم من البلدان العربية, أضحت مؤسسات التمويل تتردد في دعم القطاع الفلاحي كما هو الحال عندنا في الجزائر فبعد انتهاج الدولة لسياسة دعم الفلاحة والتي انتعشت قليلا في بدايتها إلا أننا اليوم نشهد نقص فادح في الإنتاج وغيابه من السوق نتيجة السياسة العشوائية في منح الدعم وعدم الرقابة وكذلك لأسباب خارجة عن الإنتاج كالمضاربة مثل ما هو حاصل اليوم مع محصول (البطاطس), مما جعل المؤسسات البنكية الممولة لقطاع الفلاحة تتوخى الحذر وتتراجع عما كانت عليه مما يؤثر سلبا على الصناعة الغذائية ويؤدي إلى الاستيراد.

أما عن بعض المؤسسات العربية فإنها تقوم بتسويق المنتجات العربية وتشجيع المنتجين على زيادة إنتاجهم والترويج لاستهلاك أكبر غير أن اللافت في هذا الأمر ان هذه المؤسسات سيرفع عنها الدعم الحكومي وذلك نتيجة لشروط منظمة التجارة العالمية المجحفة.

الفرع الثالث: غلاء التكنولوجيا الحيوية الحديثة.

تزداد حاجة الدول العربية يوما بعد يوم إلى الاعتماد على قدرات العلم والتكنولوجيا من هندسة وراثية وطاقة شمسية وتكنولوجيا معلومات وذلك بالاستخدام التجاري للميكروبات والكائنات الحية الأخرى وهذا قصد تحسين الإنتاج، غير أن الاستفادة من هذه التكنولوجيات ستقف له منظمة التجارة العالمية بالمرصاد من خلال حقوق الملكية الفكرية باهضة التكاليف، خاصة فيما يتعلق بهندسة الوراثة والدراسات التكنولوجية البيولوجية الأخرى وهو ما يقف عائقا في وجه تحقيق الأمن الغذائي.

وهكذا يتبين لنا حجم الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية والإقليمية من خلال طبيعة السياسات الاقتصادية المنتهجة.

الخاتمة:

نخلص في الأخير إلى أنه, رغم طموح أهداف وبرامج بعض المنظمات الدولية والإقليمية, كما هو الحال بالنسبة للمنظمة العالمية للتغذية والزراعة (FAO) والمنظمة العربية للتنمية والزراعة (AODA), وكذا من رغم بعض البرامج الطموحة والمجدية كما هو الحال لبرامج دعم الاستثمار الزراعي من طرف المنظمة العالمية للتجارة في كل من مصر والسعودية, إلا أن النتائج دور المنظمات الإقليمية والدولية في تحقيق الأمن الغذائي, تبقى دون التوقعات المنتظر منها, نظرا لإصطدامها بازدياد حجم عوامل الفقر, من إرتفاع نسبة الجوع, ازدياد عدد الكوارث الطبيعية وكذا تفشي بعض الأمراض ذات العلاقة بسوء التغذية, بالإضافة إلى ظهور أمراض جديدة كإنفلونزا الطيور وجنون البقر وأخيرا أنفلونزا الخيول, هذا بالإضافة إلى النتائج السلبية التي تعود أساسا إلى نوعية السياسات الاقتصادية التي تنتهجها بعض هذه المنظمات والتي تعرضنا إلى ذكر نموذج عنها وهي منظمة التجارة العالمية (WTO)إذ وجدنا أن معظم هذه النتائج هي نتائج سلبية وتمثل ذلك في ارتفاع أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع, تراجع مستويات الإنتاج وتسويق والتمويل وكذلك غلاء التكنولوجيا الحيوية والحديثة وهو ما يبين الهوة الواسعة ما بين طموح الأهداف والبرامج وتواضع النتائج بل وفشل سياسات بعض هذه المنظمات في تحقيق الأمن الغذائي وتخطي عتبة الجوع.

وفي الأخير أتوجه ببعض التوصيات المتواضعة لخصها فيما يلي:

1- ينبغي تفعيل دور المنظمات الدولية المتخصصة بأن توسع هياكلها إلى كافة النقاط الساخنة في العالم والتي تشهد تدهورا في مستوى الأمن الغذائي.

2- العمل على سلامة الأغذية بأسلوب شامل يتضمن جميع قضايا سلامة الأغذية والزراعة بدءا بمنتجي الأغذية والمجهزين والبائعين وأسر المستهلكين وهو ما يعرف بأسلوب السلسلة الغذائية.

3- العمل على عقلنة شروط منظمة التجارة العالمية خاصة تجاه الدول الفقيرة.

4- مساعدة منظمة الأغذية والزراعية FAO الحكومات على تخصيص شبكات الأمان السليمة قصد حصول مواطنيها على ما يكفي من الأغذية عند حدوث الكوارث والصدمات المؤثرة في الأمن الغذائي.

5- تنبيه الدول إلى ضرورة التأهب المسبق للكوارث الطبيعية وانتهاج سياسات تهتم بالوقاية من الكوارث الطبيعية والحلول القبلية بدل الحلول البعدية التي تكون أقل جدوى.

6- الاهتمام بالتنمية الزراعية وإعطائها الأولوية الكبيرة موازاة مع البرامج الاستعجالية للتزويد بالغذاء الجاهز.

7- رفع اشتراكات البلدان الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة FAO قصد قيام هذه المنظمة بواجبها على أكمل وجه.

قائمة المراجع

أولا – الكتب

1-الكتب باللغة العربية:

- شاذلي العياري، التغيرات الاقتصادية الدولية وأثرها في العالم العربي، هموم اقتصادية عربية، دراسات في تكريم يوسف صايغ، دون تاريخ نشر ودون بلد نشر،

2- محمد الأطرش، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، هموم اقتصادية عربية

3 -. محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، 1998،

2- الكتب باللغة الفرنسية

-Arif Salah eddine zga kamal. industrie agro – allementaire et dépendance en vers les Apprevisinnests

exterieur.le cas Algerien.publisud.opo.Alger.pas de date de publication..

3- الكتب باللغة الإنجليزية:

-Alex F. M.C Calla.Trospects for globle food securty a critical a ppraisal Of projetions end predictions cesar.Revearedo

2- -Anna Gonzalez.The right to food: Beyond Retharic.

3 -Edward j clay – social – science 2000- 407 –

ثانيا التقارير:

- تقرير الدورة الحادية والثلاثون لمنظمة FAO

2- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2001

-3International Food security treaty compaign. Internationale food seccurity convenant. Draft 7.5 1996

ثالثا المقالات:

- علي ولد الشيخ، مقال منشور بعنوان (أهم المنظمات الدولية الناشطة في مجال الأمن الغذائي).

2- محمد عبد الدايم، مقال منشور بعنوان منظمة التجارة العالمية والعرب... فرص ومخاوف، أثر التغيرات الاقتصادية الدولية في تحقيق الأمن الغذائي العربي، المصدر "الجزيرة".

رابعا: المواقع الإلكترونية:

-WWW.fao.org

2 -WWW.aljazeera.net

3 -http:// ik. ahram.org.eg/ ik/ahram/2004/9/6/econi.ht.m

4 -WWW.FAO.org لجنة الأمن الغذائي العالمي على الموقع